خور عبد اللّٰه دراسة في الابعاد السياسية و القانونية

إعداد م .د غدير عبد الرسول شواي

2026/4/21

الموقع الجغرافي والاهمية الاستراتيجية لخور عبد الله كممر بحري حيوي للعراق

يقع في شمال الخليج ما بين جزيرتي بوبيان وربة الكويتيتين وشبه جزيرة الفاو ويمتد خور عبد الله إلى داخل الأراضي العراقية مشكلاً خور الزبير الذي يقع به ميناء ام قصر العراقي.

يعد الخور الممر البحري الرئيسي الذي يربط العراق بالخليج، وهو الطريق الذي تمر من خلاله السفن المتجهة إلى ميناء خور الزبير و ميناء أم قصر اذ يعد الميناء التجاري الأبرز في العراق

يمتاز بموقع استراتيجي: اذ يقع الخور بين شبه جزيرة الفاو (العراق) وجزيرة بوبيان (الكويت)، ويُعتبر الفاصل الطبيعي الذي يحدد الحدود البحرية بين الدولتين. أي مساس به يعني تغيير ميزان الحدود والسيادة.

ويعد منفذ بحري اساسي للعراق: فمشروع طريق التنمية الذي يربط ميناء الفاو بأوروبا مروراً بتركيا، يعتمد على فعالية عمل الميناء، ولا يمكن أن ينجح دون سيطرة واضحة ومباشرة للعراق على خور عبد الله لضمان حرية الملاحة.

وخور عبد الله ذو قيمة اقتصادية وطنية: اذ ان العراق لا يمتلك إلا منفذا بحريا واحدا عمليا، وأي تضييق عليه أو شراكة مفروضة في خور عبد الله، تعني خنق الاقتصاد العراقي، وزيادة التبعية للموانئ المجاورة.

كما يعد خور عبد الله قضية سيادية:

الخور ليس فقط طريقا للملاحة، بل هو قضية سيادة وطنية أي تنازل أو مساومة عليه، يُعد تفريطا بجغرافيا العراق وحقوقه التاريخية.

خريطة توضح موقع خور عبد الله

الخلفية التاريخية

قبل عام 1990، لم يكن هناك ترسيم دقيق ونهائي للحدود البحرية بين العراق والكويت في منطقة خور عبد الله، فالحدود كانت تقريبية وغير مفصلة، وتعتمد على تفاهمات سياسية أكثر من كونها قانونية دقيقة، ولم يكن هناك خطوط بحرية مرسومة بشكل واضح مثل اليوم

الا ان نزاع خور عبد الله يرتبط بجذور تاريخية تعود إلى ما بعد حرب الخليج الثانية، حيث تدخل مجلس الأمن لفرض ترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب القرار 833. وعلى الرغم من محاولة البلدين لاحقا تنظيم هذا الملف عبر اتفاقيات ثنائية، إلا أن الجدل الداخلي في العراق بقي قائمًا، خاصة فيما يتعلق بمسألة السيادة البحرية.

أولا: ترسيم الحدود بعد حرب الخليج: بعد حرب الخليج الثانية، تدخل مجلس الأمن لإعادة تنظيم الحدود بين العراق والكويت.

- تم إنشاء لجنة دولية لترسيم الحدود
- لم يترك الأمر للتفاوض الثنائي فقط
- الترسيم شمل الحدود البرية والبحرية (ومنها خور عبد الله)

النقطة المهمة:

ثانياً: الابعاد القانونية للنزاع

الترسيم = تحديد الحدود وهو قرار مجلس الامن 833في عام1993

الإدارة = تنظيم الاستخدام او ادارة الملاحة وهو الاتفاقية الثنائية

1- الاساس القانوني والذي تمثل بدور مجلس الامن الذي أصدر قرار 833 عام1993 تضمن

- ثبيت الحدود بين العراق والكويت بشكل نهائي
- اعتمد توصيات لجنة ترسيم الحدود

الأهمية:

- القرار ملزم قانونياً وفق الفصل السابع
- العراق كان تحت ضغط دولي كبير وقتها

- قبل 1993
- ---
- حدود غير واضحة
- غموض في خور عبد الله
- إدارة ثنائية مرنة
- غياب توثيق دولي
- |
- |
- ▼
- ┌──────────────┐
- | قرار مجلس الأمن |
- | 833 |
- | 1993 |
- └──────────────┘
- ▼
- بعد 1993
- ---

ثالثا: الاطار القانوني لترسيم الحدود البحرية

- يعد ملف ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت من أكثر القضايا حساسية في السياسة العراقية المعاصرة ، لأنه لا يرتبط فقط بالجغرافيا ، بل يمتد إلى السيادة والاقتصاد والأمن القومي .

- وعندما تُقدم وثائق الترسيم إلى الأمم المتحدة ويتم تثبيتها قانونياً، فإن ذلك يعني انتقال الملف من مستوى الخلافات السياسية إلى إطار الشرعية الدولية الملزمة ، وهو تحول استراتيجي له تبعات طويلة المدى .

- الترسيم البحري بحد ذاته يهدف إلى تحديد الحقوق السيادية في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية ، بما يشمل الملاحة ، الصيد ، واستثمار الموارد الطبيعية

- بالنسبة للعراق ، فإن أهمية الترسيم تكمن في حماية منفذه البحري القصير أصلاً،

لذلك خور عبد اللّٰه يمثل الشريان الملاحي الفعلي للسفن العراقية ، أي أنه مسألة تشغيلية يومية تتعلق بحرية الوصول إلى الموانئ أما الترسيم البحري فهو الإطارُ القانوني الاستراتيجي الذي يضمن استمرار هذه الحرية مستقبلا ويمنع النزاعات .

بمعنى آخر: خور عبد اللّٰه هو "الواقع الميداني" بينما الترسيم هو الضمان القانوني»»

مع ذلك يرى كثير من الخبراء أن الترسيم قد يكون أخطر وأهم على المدى الطويل ، لأن تثبيته دوليا يجعل أي تعديل لاحق شبه مستحيل دون موافقة الطرفين، وهو ما يرفع مستوى المسؤولية السياسية عند اتخاذ القرار

أن أهمية الترسيم لا تلغي مركزية خور عبد اللّٰه للعراق ، لأن المنفذ البحري المحدود للبلاد يجعله قضية سيادية بامتياز .

لكن الترسيم يمثل السقف القانوني الذي يحمي هذا المنفذ

2- الاتفاقيات الثنائية

: الاتفاقيات بين العراق والكويت :بعد عام 2003، مع سقوط النظام البائد، دخل العراق في مرحلة إعادة بناء علاقاته الخارجية، لاسيما مع الدول المجاورة ومنها الكويت.

- انتقل العراق من حالة الصراع والمواجهة إلى الدبلوماسية والتسوية

- أصبح ملتزما بشكل أكبر بقرارات مجلس الأمن - سعت الحكومات العراقية إلى إنهاء الملفات العالقة مع الكويت (الحدود، التعويضات، الأسرى)

لذا ظهرت توجهات نحو إدارة النزاع بدل استمراره، وخاصة في ملف خور عبد الله

1- اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله (2012) والتي دخلت حيز التنفيذ 2013تضمن:

أبرز البنود:

- التعاون في إدارة الممر المائي

- تنظيم مرور السفن، وتقاسم الاستخدام الملاحي، والتنسيق بين البلدين

هذه الاتفاقيات حاولت تحويل النزاع إلى إدارة مشتركة بدل الصراع، وتعزيز الأمن البحري وتقليل احتمالات النزاع الميداني، تقاسم الاستخدام الملاحي، السماح

الاشكاليات القانونية

- **اولا: تباين التفسير القانوني:** رغم وجود قرار 833 العراق وافق ضمنيًا على القرار في وقت لاحق ضمن جهود رفع العقوبات، لكنه لم يصادق عليه تشريعيًا عبر البرلمان، ما ترك أثرًا قانونيًا داخليًا يتعلق بشرعية التنفيذ الكامل.
- نقاط الإشكال:
- . العراق يعتبر أن ترسيم الحدود البحرية قد أخلّ بسيادته على جزء مهم من ممره الملاحي.
- 2. الكويت تعتبر أن ما جرى تم وفق قرارات دولية ملزمة لا يمكن الرجوع عنها.
- 3. الخلط بين مفهومي "الترسيم الحدودي" و"تنظيم الملاحة" سبب حالة من الغموض السياسي والقانوني.
- الموقف القانوني:
- وفق القانون الدولي، فإن قرارات مجلس الأمن تحت الفصل السابع ملزمة للدول الأعضاء، ومنها القرار 833.
- لكن من زاوية السيادة الوطنية، فإن أي تنازل عن الحدود يجب أن يُصادق عليه وفق الإجراءات الدستورية الوطنية، وهو ما لم يحصل في العراق بحسب البرلمان العراقي.
- هذه الاشكالية تفتح نقاشًا مهمًا حول التوازن بين الالتزامات الدولية

الاشكاليات القانونية

وبعد الاطلاع على ما جاء في اتفاقية خور عبد اللّٰه بين العراق و الكويت بموجب القانون رقم (42) لسنة 2013 تبين ان هذه الاتفاقية بما تحمله من مواد قانونية لا تنص بأي شكل من الاشكال على ترسيم الحدود و بل تسعى الى التعاون في تنظيم الملاحة البحرية و المحافظة على البيئة البحرية في الممر الملاحي وزيادة على ذلك فأن المادة رقم (6) من هذه الاتفاقية تنص على عدم تأثيرها على الحدود بين الطرفين , ولو عدنا الى قرار مجلس الامن رقم (833) لسنة 1993 سوف نجد ان المجلس قد ارتكب مخالفة دستورية واضحة كون ان العراق مازال في ذلك الوقت تحت الفصل السابع وان المواد في هذا الفصل لا تجيز للمجلس تشكيل لجان لترسيم الحدود "، كما ان العراق وافق تحت ضغط دولي وضعف سياسي وعقوبات، كذلك اتفاقية2012 لانها تمت بالاغلبية البسيطة

الوضع في 2025 حول خور عبد اللّٰه

أولاً: أزمة قانونية كبيرة (قرار المحكمة)

في 2023، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكم بـ:إبطال قانون تصديق اتفاقية خور عبد اللّٰه لعام2012، وذلك لانها لم تقر بأغلبية الثلثين، لذلك عدت غير دستورية في العراق

ثانيا: تطورات 2025 (الأهم)

في 2025:رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء قدموا طعن لإعادة العمل بالاتفاقية الهدف:

- تجنب أزمة مع الكويت
- الحفاظ على الالتزامات الدولية

- رد الكويت.
- الكويت رفضت قرار المحكمة العراقية
- اعتبرت الموضوع:
- "شأن داخلي عراقي"
- لكنها بنفس الوقت:

- لذلك أعلنت وزارة الخارجية العراقية2026، إيداع قوائم إحداثيات خط الأساس للبحر الإقليمي العراقي والمناطق البحرية وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، مؤكدة أن "الإيداع يتضمن تحديد خطوط الأساس المستقيمة، وخطوط الأساس المستندة إلى أدنى الجزر لقياس عرض البحر الإقليمي، فضلا عن تحديد حدود البحر الإقليمي، والمنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري لجمهورية العراق". وأكدت الخارجية العراقية أن "الإجراء جاء في إطار تحديث البيانات البحرية العراقية بما ينسجم مع أحكام القانون الدولي، ويعزز الوضوح القانوني لحدود المناطق البحرية الخاضعة لسيادة العراق وحقوقه السيادية".

التداعيات السياسية

لذا فان النزاع ليس قانونيا فقط، بل له بعد سياسي واضح:

الاول انعكاس خارجي تمثل بالعلاقة بين البلدين - العلاقة التاريخية بين العراق والكويت تعد من أكثر الملفات تعقيداً في منطقة الخليج، إذ تراكمت فيها أبعاد تاريخية وسياسية وقانونية امتدت منذ العهد الملكي في العراق وحتى ما بعد استقلال الكويت، لتشكل مسارا متقلبا من التوترات والانفراجات الحذرة لاسيما بعد الاجتياح العراقي للكويت1990 ، ثم الخلاف حول طعن المحكمة الاتحادية كذلك حول ايداع العراق خرائطه لدى الامم المتحدة في عام 2026، اذ سارعت الكويت إلى تأكيد رفضها الإجراء عبر استدعاء القائم بأعمال السفارة العراقية، زيد عباس شنشول، وتسليمه مذكرة احتجاج رسمية "في ضوء قيام العراق بإيداع قائمة إحداثيات وخريطة، تتضمن ادعاءات حول المجالات البحرية العراقية"، غير أنّ بغداد نفت أن تكون قد خالفت القانون الدولي.

وأصدرت وزارة الخارجية الكويتية بياناً، أوضحت فيه أنه "في ضوء قيام جمهورية العراق بإيداع قائمة إحداثيات وخريطة لدى الأمم المتحدة، تتضمن ادعاءات حول المجالات البحرية العراقية، وبالإشارة لما تضمنته تلك الإحداثيات والخريطة من مساس بسيادة دولة الكويت على مناطقها البحرية ومرتفعاتها المائية الثابتة والمستقرة بالعلاقةٍ مع جمهورية العراق، مثل

توصيات

العراق يحتاج إلى تبني استراتيجية واضحة تجمع بين التدابير القانونية والمفاوضات والمشاركة الدولية للدفاع عن مصالحه البحرية وتجنب المزيد من التداعيات السياسية،على الرغم من حدة الأزمة، إلا أن هناك مسارات متاحة لتفكيكها يمكن للطرفين العودة إلى طاولة المفاوضات عبر اللجان الفنية المشتركة، وربما الاستعانة بوساطة إقليمية أو أممية لتحديد آليات الملاحة وترسيم الحدود البحرية بدقة أكبر، وان نجاح هذه الجهود لن يقتصر على حل الخلاف الحالي، بل سيؤسس لبيئة جديدة من

الخاتمة

خور عبد الله ملف سيادي حساس
يتطلب إدارة حكيمة
التوازن بين القانون والسياسة

شكرًا
لاصغائكم